كلية التجارة
قسم الاقتصاد

# مدى إمكانية إحداث توازن فى الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية فى ظل الإقليمية الجديدة

# The Ability Of Balancing The Geographical Structure Of The Egyptian Foreign Trade Under New Localism

رسالة للحصول على درجة ماجستير الإقتصاد

مقدمة من الباحث

**محمد مصطفى محمد محمد**

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
**إيهاب عز الدين نديم**
أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية
الأسبق لشئون الدراسات العليا

دكتورة
**داليـــا الزيـــادى**
مدرس الإقتصاد بالكلية

٢٠١٧م

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

# رسالة ماجستير

## اسم الباحث: محمد مصطفى محمد محمد

**عنوان الرسالة**: "مدى إمكانية إحداث توازن فى الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية فى ظل الإقليمية الجديدة"

**لجنة الإشراف:**

| | |
|---|---|
| **أ. د/ إيهاب عز الدين نديم** | أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية الأسبق لشئون الدراسات العليا |
| **د. داليا الزيادى** | مدرس الاقتصاد بالكلية |

**لجنة الحكم على الرسالة:**

| | |
|---|---|
| **١ـ أ. د/ إيهاب عز الدين نديم** | أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية الأسبق لشئون الدراسات العليا (مشرفاً ورئيساً) |
| **٢ـ د/ تامر عبد المنعم راضى** | أستاذ الإقتصاد م. بالكلية (عضواً) |
| **٣ـ د/ دعاء وفيق ندا** | أستاذ الإقتصاد م. بجامعة بدر (عضواً) |

تاريخ البحث
الدراسات العليا

ختم الإجازة
/ / ٢٠

موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠

# شكر وتقدير

يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لكل من:

الأستاذ الدكتور/ **إيهاب عز الدين نديم** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه للباحث من دعم ووقت وجهد أسهموا فى خروج الرسالة على هذا النحو. فجزاه الله عنى خير الجزاء وأدامه الله عوناً لتلاميذه ومحبيه.

كما أتقدم بجزيل شكرى للدكتورة/ **داليا الزيادى** لتفضلها بالاشتراك فى الإشراف على هذه الرسالة. وقد كان لنصائحها دور هام فى إتمام تلك الرسالة.

كذلك أتقدم بالشكر لكل من: الدكتور/ **تامر عبد المنعم راضى** والدكتورة/ **دعاء وفيق ندا** لموافقة سيادتها على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة وما بذلاه من وقت وجهد فى قراءتها.

أخيراً أتقدم بالشكر والعرفان والحب والتقدير لوالدتى الحبيبة التى لولاها ما كنت فى هذا المكان. وإليها أهدى ثمرة مجهودى ومجهودها معى كما أشكر إخوتى وعائلتى وكل من ساندنى بالدعم أو بالدعاء.

# فهرس قائمة المحتويات

**الموضـــوع** **الصفحة**


مقدمة الدراسة ..... ١
مشكلة الدراسة ..... ٣
الدراسات السابقة ..... ٦
أهمية الدراسة ..... ١١
حدود الدراسة..... ١١
أهداف الدراسة ..... ١٢
فروض الدراسة..... ١٢
منهجية الدراسة ..... ١٣

**الفصـــل الأول**
**تطور مفهوم الإقليمية فى ظل النظام العالمى الجديد**

المقدمة ..... ١٥
المبحث الأول: النظام العالمى الجديد ..... ١٧
المبحث الثانى: تطور مفهوم الإقليمية..... ٥١
خلاصة الفصل الأول ..... ٦٣

**الفصـــل الثـــانـى**
**تحليل أوضاع ومؤشرات التجارة الخارجية المصرية**

المقدمة ..... ٦٦
المبحث الأول: السياسات التجارية المصرية وسياسات سعر الصرف وأهم الاتفاقات التفضيليةالمشتركة بها مصر ..... ٦٨
المبحث الثانى: واقع التجارة الخارجية المصرية ..... ٩٣
خلاصة الفصل الثانى..... ١٠٦

**الفصـــل الثـــالـــث**

**إمكانية إعادة التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية**


المقدمة ..... ١١١

المبحث الأول: التوافق التجارى بين مصر والصين ..... ١١٣

المبحث الثانى: التوافق التجارى بين مصر ودول أمريكا اللاتينية . ١٢٧

المبحث الثالث: التوافق التجارى بين مصر ودول غرب أفريقيا.... ١٤

خلاصة الفصل الثالث ..... ١٤٩

النتائج والمقترحات ..... ١٥٤

الملحق الإحصائى..... ١٦٣

قائمة المراجع ..... ١٩٣


# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | أوجه الاختلاف بين الإقليمية القديمة والجديدة ..... | ٥٩ |
| ٢- | أهم المعوقات الداخلية التى تواجه الصادرات المصرية .. | ٨٧ |
| ٣- | أهم المعوقات الخارجية التى تواجه الصادرات المصرية. | ٩١ |
| ٤- | تحليل نقاط القـــوة والضـــعف والفـــرص والتحديـــدات للتجارة الخارجية المصرية..... | ١٠٣ |
| ٥- | أهم صادرات الميركسور ..... | ١٢٩ |
| ٦- | أهم واردات الميركسور ..... | ١٣٠ |
| ٧- | المجموعات السلعية التى يمكن تحويل صادرات مصـــر منها للدول محل الدراسة..... | ١٥٧ |

# فهرس ملحق الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | الصادرات والواردات المصرية للفترة من ٢٠٠١ -٢٠١٥ ..... | ١٦٣ |
| ٢- | إجمالى حجم التجارة والميزان التجارى ومعدل تغطية الصادرات للواردات المصرية للفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٥. ..... | ١٦٤ |
| ٣- | بعض مؤشرات التجارة الخارجية المصرية المنسوبة للناتج المحلى الإجمالى (٢٠٠١ – ٢٠١٥)..... | ١٦٥ |
| ٤- | أهم الدول التى تصدر لها مصر (٢٠٠١ – ٢٠١٥) سنوات مختارة ..... | ١٦٦ |
| ٥- | الأهمية النسبية لأهم الدول التى تصدر لها مصر إلى إجمالى الصادرات المصرية (٢٠٠١ – ٢٠١٥) ..... | ١٦٧ |
| ٦- | أهم الدول التى تستورد منها مصر (٢٠٠١ -٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٦٨ |
| ٧- | الأهمية النسبية لأهم الدول التى تستورد منها مصر (٢٠٠١ -٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٦٩ |
| ٨- | أهم السلع التى تصدرها مصر (٢٠٠١ – ٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٧٠ |
| ٩- | الأهمية النسبية للسلع لإجمالى الصادرات المصرية (٢٠٠١ – ٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٧١ |
| ١٠- | أهم السلع التى تستوردها مصر للفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٧٢ |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١١- | الأهمية النسبية للسلع إلى إجمالى الواردات المصرية (٢٠٠١-٢٠١٥) سنوات مختارة..... | ١٧٣ |
| ١٢- | بعض المؤشرات الدالة على الوضع القائم للتجارة المصرية –الصينية (٢٠٠١ -٢٠١٥)..... | ١٧٤ |
| ١٣- | أهم السلع التى تصدرها مصر للصين وأهميتها النسبية فى الصادرات المصرية الإجمالية لتلك السلع..... | ١٧٥ |
| ١٤- | واردات الصين من العالم من السلع الأهم فى الصادرات المصرية إليها (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٧٦ |
| ١٥- | الأهمية النسبية لصادرات مصر من السلع المختارة إلى إجمالىواردات الصين (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٧٧ |
| ١٦- | الأهمية النسبية لصادرات مصر من السلع المختارة إلى إجمالى صادرات مصر للعام (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٧٨ |
| ١٧- | درجة التوافق التجارى بين مصر والصين (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٧٩ |
| ١٨- | بعض المؤشرات الدالة على الوضع القائم للتجارة المصرية مع دول الميركسور (٢٠٠١-٢٠١٥) ..... | ١٨٠ |
| ١٩- | أهم السلع التى تصدرها مصر للميركسور وأهميتها النسبية فى الصادرات المصرية الإجمالية من تلك السلع .. | ١٨١ |
| ٢٠- | واردات الميركسور من العالم من السلع الأهم فى الصادرات المصرية إليها (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٨٢ |
| ٢١- | الأهمية النسبية لواردات الميركسور من السلع المختارة إلى إجمالى واردات الميركسور (٢٠١٤-٢٠١٥) ..... | ١٨٣ |
| ٢٢- | الأهمية النسبية لصادرات مصر من السلع المختارة إلى إجمالى صادرات مصر (٢٠١٤-٢٠١٥) ..... | ١٨٤ |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ٢٣- | درجة التوافق التجارى بين مصر والميركسور (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٨٥ |
| ٢٤- | بعض المؤشرات الدالة على الوضع القائم للتجارة المصرية مع دول غرب أفريقيا (٢٠٠١-٢٠١٥)..... | ١٨٦ |
| ٢٥- | أهم السلع التى تصدرها مصر لغرب أفريقيا وأهميتها النسبية فى الصادرات المصرية الإجمالية من تلك السلع .. | ١٨٧ |
| ٢٦- | واردات دول غرب أفريقيا من العالم من السلع الأهم فى الصادرات المصرية إليها (٢٠١٤- ٢٠١٥)..... | ١٨٨ |
| ٢٧- | الأهمية النسبية لواردات دول غرب أفريقيا من السلع المختارة إلى إجمالى وارداتها (٢٠١٤-٢٠١٥)..... | ١٨٩ |
| ٢٨- | الأهمية النسبية لصادرات مصر من السلع المختارة إلى إجمالى صادرات مصر (٢٠١٤ -٢٠١٥) ..... | ١٩٠ |
| ٢٩- | درجة التوافق التجارى بين مصر وغرب أفريقيا (٢٠١٤ -٢٠١٥)..... | ١٩١ |

**المقدمـــة:**

تعد التجارة الخارجية أهم العلاقات الإقتصادية الدولية كما أن نجاحها يعد دافعاً لنجاح إقتصاد الدولة والعكس صحيح. ولعل الصـــين ومـــن قبلهـــا النمور الآسيوية خير دليل على أهمية قطاع التجارة الخارجيـــة، حيـــث يعـــد قطاعاً دافعاً للإقتصاد ككل لما له من آثار مضـــاعفة علـــى الـــدخل تعـــرف بمضاعف التجارة الخارجية. والتجارة الخارجية إما تجارة فى السلع ويعكسها الميزان التجارى (السلعى) أو تجارة فى الخدمات ويعكسها الميزان الخدمى.

وحيث أن التجارة السلعية هى الأكثر إســـتقراراً فسينصـــب إهتمـــام الدراسة عليها بالنسبة لمصر. ومن المعروف أن التجارة الخارجية المصـــرية تعانى من ثلاث مشكلات كبرى وهى:

١) **العجز المزمن والدائم فى ميزان التجارة:** والذى وصل إلـــى ٣٣ مليـــار جنيه عام ٢٠١٤ – وذلك طبقاً لإحصاءات الجهـــاز المركـــزى للتعبئـــة العامة والإحصاء – هذا العجز يرجع إلـــى إنخفـــاض معـــدل تغطيـــة الصادرات للواردات المصرية فالصادرات لا تغطى ثلث الواردات فـــى بعض السنوات.
٢) **الخلل فى الهيكل السلعى للتجارة الخارجية المصـــرية:** حيـــث تتركـــز صادرات مصر فى سلع أولية تصل إلى ٥٠% من إجمالى صادراتها فى بعض السنوات، تلك المواد تتسم بإنخفاض أسعارها وتذبذبها، بينما تتركز وارداتها فى السلع المصنعة والتى تمثل أيضاً نحو ٥٠% من وارداتهـــا، تلك السلع تتسم بإرتفاع أسعارها وإستقرارها ومن ثم تتـــدهور شـــروط التبادل التجارى لمصر.
٣) **الخلل فى الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية المصـــرية:** تتركـــز نحـــو ٥٠% من تجارة مصر الخارجية فى كل من الإتحاد الاوروبى والولايات

المتحدة الأمريكية وتتسم تجارتها معهم بالإختلال الشديد فى غير صالحها. كما تعانى من التعنت الشديد سواء فى إستخدام القيود الكمية أو معايير الصحة والأمان والمعايير البيئية وهو ما إنعكس على حجم القضايا المرفوعة من قبل هؤلاء تجاه مصر فى منظمة التجارة العالمية (قضايا إغراق وعدم مطابقة المواصفات...).

وبالنظر للمشكلات الثلاث نجد أن المشكلتين الأولى والثانية لا يمكن علاجهما فى الأجل القصير حيث ترتبطان بالهيكل الإنتاجى للدولة. ومن المعروف أن الهيكل الإنتاجى فى مصر غير مرن أما المشكلة الثالثة فيمكن علاجها فى الأجل القصير حيث أن الأمر يتطلب إرادة قوية تبعدنا عن التركز الجغرافى غير المحمود. ومن ثم فإننا سنركز فى دراستنا على تلك المشكلة وسنحاول البحث فى إمكانية تعظيم تجارتنا مع دول مختلفة على حساب تجارتنا مع الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لتحقيق التنوع والبعد عن التركز الجغرافى ومن ثم فإننا سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

١) ما هو واقع التجارة الخارجية المصرية ومشكلاتها؟
٢) ما المقصود بالإقليمية الجديدة وكيف يمكن أن تؤثر فى تجارة مصر الخارجية؟
٣) ما هى الأسواق التى يمكن لمصر التوجه إليها بعيداً عن الإتحاد الاوروبى والولايات المتحدة؟ وهل هناك إمكانية لتحويل تجارة مصر من شركائها التقليديين إلى الدول المقترحة؟
٤) ما هى المعوقات التى تواجه المصدرين والمستوردين المصريين؟ وكيف يمكن حلها؟

**مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة فى مدى إمكانية تحويل تجارة مصر الخارجية إلى شركاء جدد فى ظل الإقليمية الجديدة من ثم فإننا سنتعرض للنقاط التالية:

**١- واقع التجارة الخارجية المصرية:**

بحساب درجة الإنكشاف الإقتصادى(*) فى مصر سنجد أنها تراوحت خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ ما بين ٣٠%، ٤٠% وهى نسب مرتفعة تشيرإلى أهمية قطاع التجارة الخارجية للإقتصاد المصرى ومن ثم أهمية علاج مشكلاته ومواجهتها(١) وحيث أن محور اهتمام دراستنا ينصب على الخلل فى الهيكل الجغرافى للتجارى الخارجية المصرية فإننا. نتناول فيما يلى الهيكل الجغرافى لكل من الصادرات والواردات المصرية وذلك على النحو التالى:

**٢- الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية:**

بالنظر لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يتضح لنا أنه فى عام ٢٠٠٠ كانت الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٨,٥٢ % من إجمالى الصادرات المصرية ثم إنخفضت حتى وصلت إلى ٤,١١% عام ٢٠١٣ أما الصادرات المصرية للإتحاد الأوروبى فكانت عام ٢٠٠٠ تقرب من ٤٠,٧٩% وإنخفضت إلى ٢٨,٣٤ % عام ٢٠١٣ أما بالنظر إلى الصين فسنجد أن الصادرات المصرية للصين عام ٢٠٠٠ كانت ٠,٨٣% وإرتفعت عام ٢٠١٣ إلى ١,٩٤ % أما عن دول الكوميسا فنجد أن

---

(*) درجة الإنكشاف الإقتصادى = $\frac{\text{إجمالى التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}} \times 100$

(١) د. نجلاء محمد بكر (التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية المصرية وعلاقاتها بالتنمية) المجله العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الأول، ٢٠١٣، صـ ٤٤٩.

صادراتنا لها عام ٢٠٠٠ كانت ٢,٤١% وإرتفعت حتى وصلت إلى ٨,٢٨% عام ٢٠١٣. أما عن الوزن النسبى للصادرات المصرية للدول العربية فقد تراوح بين ١١%، ١٨% للفترة محل الدراسة. (١).

**٣- الهيكل الجغرافى للواردات المصرية:**

كما يتضح لنا أنه فى عام ٢٠٠٠ كانت وارداتنا من أمريكا تقرب من ١٤,٩٥% من إجمالى واردات مصر وإنخفضت عام ٢٠١٣ حتى وصلت إلى ٧,٣٨ % أما عن الصين فكانت النسبة عام ٢٠٠٠ حوالى ٤,٥٩% وإرتفعت إلى ١٠,٥٠ % عام ٢٠١٣، والإتحاد الأوروبى كانت النسبة عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٧,١٩ % وإنخفضت إلى ٣١,٩٠% عام ٢٠١٣، أما عن دول الكوميسا فكانت نسبة وارداتنا منها عام ٢٠٠٠ نحو ١,٧٠% وصلت إلى ١,٠٧% فى عام ٢٠١٣. أما عن الوزن النسبى للواردات المصرية من الدول العربية فقد تراوح بين ١٤%، ١٧% من إجمالى الواردات المصرية للفترة محل الدراسة(٢).

**يتضح لنا مما سبق أن التجارة الخارجية المصرية** تمثل نحو ثلث الناتج المحلى الإجمالى كما تتركز مع (الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية) وتتسم بالضعف الشديد مع الدول العربية والدول الأفريقية (أعضاء الكوميسا)، هذا على الرغم من أن مصر عضو فى كل من منطقة التجارة الحرة العربية وكذلك الكوميسا الإ أن عدم توافر الإرادة السياسية وغيرها من المعوقات أ دى إلى عدم إستفادة مصر منها

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – نشرات التجارة التجارية – سنوات مختلفة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – نشرات التجارة التجارية – سنوات مختلفة.

فالعبرة إذاً ليست بالإتفاقيات التفضيلية فها نحن أعضاء فـــى تكتلـــين ولكن الوزن النسبى لهما معاً فى تجارتنا الخارجية لا يصل بأى حـــال مـــن الأحوال للوزن النسبى للإتحاد الأوروبى الذى نعانى من تعنتـــه الـــدائم مـــع الصادرات المصرية، الأمر الذى يستلزم البحث عن أسواق جديدة وبعيدة أيضاً عن تلك الأسواق التى يضمنا وإياها تكتلات قائمة منذ أكثر من عقـــدين مـــن الزمان وعلى الرغم من هذا لم ننجح فى إستثمار هذه العضوية لصالحنا.

**الدراسات السابقة:**

**(١) إيمان عبد الفتاح الطحان (١٩٩٩): التكامل الإقتصادى بين دول حوض النيل العربية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة.**

**هدفت الدراسة إلى:** دراسة وتحليل إمكانية قيام تكتل عربى ناجح بين مصر والسودان والصومال، وإمكانية تنفيذ ذلك بصورة جيدة وبيان المنافع المتوقعة من قيام إتحاد وتكامل بين مصر والسودان والصومال وإمكانية إستغلال الموارد المتاحة بصورة أفضل؛ وذلك من خلال مياه النيل.

وتوصلت الدراسة إلى أنه جرت عدة محاولات لتحقيق التكامل، ولكنها فى معظمها باءت بالفشل كما توصلت إلى إسهام إتفاقيات الجات فى تحقيق نمو الإقتصاد العالمى من خلال التطوير العام للتجارة الدولية مما يعود بالفائدة على الإقتصاديات العربية؛ وهو ما يعد أهم الإسهامات العامة للإتفاقية فى تنشيط الإقتصاد العالمى. كذلك فإن آثار الجات على الوطن العربي بعضها سلبى، ويتوقف على عدة عوامل؛ منها قدرة الإقتصاد الوطنى فى الدول النامية، والبعض الآخر إيجابى، منها الحد من القيود التجارية.

**(٢) هناء خير الدين وآخرون (١٩٩٩): إتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية.**

**هدفت هذه الدراسة إلى:** تحليل المكاسب المتوقعة من منظور الإقتصاد المصرى – من إقامة منطقة تجارة حرة مصرية – تركية. وتم إستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية لقياس الآثار الإستاتيكية قصيرة الأجل، تم الإستعانة بمؤشرات إقتصادية مثل تكامل التجارة.

وقد إنتهت هذه الدراسة إلى أن المشروع المقترح فى صياغته الراهنة ومع ضيق نطاقه وإمتداد الأفق الزمنى لتطبيقه لن يحفز الصادرات المصرية

إلى تركيا بشكل ملموس ولن يؤثر تأثيراً معنوياً على التجارة البينية ومن ثم يبدو قليل الجدوى للإقتصاد المصرى؛ ولا يوجد ما يبرره فى ضوء محدودية المكاسب الإستاتيكية المتوقعة فى الأجل القصير.

**(٣) أحمد على إبراهيم نسيم (٢٠٠٥): التكامل الإقتصادى فى أفريقيا، مع دراسة خاصة عن الإتحاد الإفريقى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم الإقتصاد.**

**هدفت الدراسة إلى:** التعرف على إمكانية بناء سياسات إقتصادية مشتركة لدول الإتحاد الإفريقى، ورفع مستوى معيشة شعوبه، وتدعيم العلاقات بين دول الإتحاد وبيان المنافع المتوقعة من قيام الإتحاد الأفريقى بين الدول الإفريقية، وإمكانية إستغلال الموارد الإفريقية المتاحة بصورة أفضل.

وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض حجم التجارة بين الدول الإفريقية على مستوى التكتلات الإقتصادية الأفريقية الرئيسية؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى تنافسية قواعد الإنتاج وعدم تكاملها، كذلك بملاحظة القانون التأسيسى للإتحاد الإفريقى؛ لاحظ الباحث أنه تم إستبعاد بعض الأهداف والمبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وتم الإبقاء على مبادئ وأهداف تتفق مع مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقى.

**(4) Dalia Ahmed (2006): "Enhancing Egyptian African Economic relations"**

**هدفت الدراسة إلى:** تحديد إستفادة مصر من علاقاتها الإقتصادية ببعض الدول الإفريقية.

وتوصلت إلى أن مصر لم تستفد من عضويتها بالكوميسا وأن هناك عديد من المعوقات على رأسها عدم توافر وسائل نقل منتظمة تربط مصر بهذه الدول –حائلاً أمام إستفادة مصر من الدول الإفريقية.